

دفاعاً عن الدولة المدنية

أحمد بهاء الدين شعبان *



يبدو الدفاع عن الدولة المدنية اليوم فرض عين على كل مصرى ومصرية، وبصرف النظر عن دينه أو معتقده السياسى أو التزامه الحزبى أو الأيديولوجى ، فالدولة المدنية تتعرض للضغط والتهجم من كل اتجاه، وتأتيها السهام من ميمنة، وميسرة، وسفينتها تتقاذفها الرياح وتكاد تعصف بها عصفا، فيما وقف المؤمنون بجدواها ، والعارفون بضرورتها ، مكتوفى الأيدى عاجزين عن الذود عنها ، بعد أن زادت حدة الهجوم عليها ، واهتزت أركانها هزا ، وتكالبت عليها أمراض الداخل وهجمات الخارج حتى كادت تقتلعها من جذورها اقتلاعا!

الأفضل والأسوأ!

ولقد دار جدل عظيم، ويدور، وسيدور، حول أفضلية الدولة المدنية للنوع البشرى عما عداها من أشكال الدول وأنماطها ، غير أن الإنسانية - بالتجربة العلمية - وبعد صراع طويل، امتد لقرون، فى مواجهة الاستبداد والتسلط، وضد الجور والعسف والخرافة، توصلت - وبثمن باهظ - إلى اكتشاف مؤكد يشير إلى أن هذا الصنف من نظم إدارة شئون الدول هو الأوفق، والأنسب والأكثر جدوى، قد لا يكون هو النوع المثالى الكامل، الذى لا يأتيه الباطل من أمام أو من خلف ، لكنه - فى كل الأحوال، الأقل سوءا ، والأكثر صلاحية لأحوال البشر، وبحيث يصح أن يقال فيه ما قيل فى «الديمقراطية»: «إن أسوأ ديمقراطية هى أفضل من أى استبداد»، فبالمثل، يمكننا

---

* كاتب وناشط سياسى

الجهر بالقول إن أى دولة مدنية، هى بالقطع، أفضل من كل ما عداها من أشكال الدول الأخرى، التى لم تقد البشرية سوى إلى المجاهل والمتاهات.

والمؤكد أن الدولة المدنية مشروع دائم التطور، (Process)، لا يكتمل ولا ينتهى، لأنه يتقدم بتقدم الزمن، ويزداد غنى، ويصحح أخطاءه بنفسه، يوما بعد آخر، وعبر مسار حلزونى، لكنه متقدم باستمرار، يتعرض أحيانا لنكبات وانتكاسات، لكنه يتجاوز نفسه بسرعة، ويعدل من أى اعوجاج فى مساره بيسر ومرونة، ومن هنا التلازم بين هذا النوع من الدول وبين الشوط الكبير الذى قطعته حركة الناس للأمام فى شتى المجالات وبالذات فى العقود الأخيرة، فالدولة المدنية الحديثة هى التى دفعت بالحضارة الإنسانية خطوات هائلة على مدارج التقدم، ولا يمكن المجادلة فى أن التطبيقات المجسدة أمامنا، على امتداد المعمورة، تعكس بوضوح حقيقة بسيطة تقول إن الدولة المدنية هى الحامل الطبيعى لما حصلته البشرية من إنجازات على كل المستويات، وضعتها على تخوم كواكب أخرى، ونقلت حياتها من ظلام



عبد الله النديم

العصور الوسطى، حيث الجوع والمرض والجهل والقهر، إلى أفق مفتوح بلا نهاية، تطور فيه إدراك الإنسان لنفسه ولنواميس الطبيعة والوجود.

ويعمد خصوم الدولة المدنية، فى معرض التشهير، والنيل من فكرتها إلى وضعتها فى مواجهة الدين، وكأنها تتناقض مع مقوماته وركائزه، فهذا الموقف المشكك فى «الدولة المدنية» ودعاتها، يحشرها فى ركن ضيق، ويسهل من مهمة إضعافها ويمهد للقضاء عليها، وليس هناك أساس ولا ضرورة لوضع الدولة المدنية والدين فى تعارض أو عداء مادام الإسلام لا يعترف بسلطة دينية قائمة (*) والحقيقة أنه لا يوجد أدنى ارتباط بين الدعوة لتبنى نمط الدولة المدنية الحديثة، وإنكار الأديان أو النيل من البعد الروحى للوجود، ولا يشترط تحقيق الدولة المدنية إلحاد مواطنيها أو الالتزام بمعاداة العقائد، أو ما شابه من تصورات غير واقعية، ولا ممكنة. لكن ارتباط الدولة المدنية بتحديد «المجال الحيوى» للدين، وبحيث لا يطغى على كل مجالات الحياة، وحتى يصبح قوة دافعة، لا معطلة، هو مجال الشد والجذب بين الطرفين، وهو أمر لابد من تجاوزه

سريعا، حيث يجمد مثل هذا النوع من الجدل طاقة المجتمعات، ويشتت إرادتها على الفعل. ويدفعها دفعا إلى تخوم الهاوية!

حرق المراحل !

ويرى بعض المفكرين أن سبب تعثر مشاريع الدولة المدنية في العديد من دول «العالم الثالث» أو المتخلف يرجع إلى افتقاد هذه الدول لبناء طبقى حديث، يحمل مشروعها، ويمهد الأسس الاجتماعية والثقافية لانتصاره، مثلما حدث فى أوروبا والغرب، مع صعود الطبقة البرجوازية الصناعية الحديثة ، وإبان صراعها مع الطبقة الإقطاعية ، فى القرون الوسطى.

وهذا الأمر صحيح بالفعل، لكنه مردود عليه ، إذ ليس من المتاح أمام الدول «المتخلفة» فوائض زمنية كافية فى ظل الظروف الراهنة، حتى تنتظر اكتمال بنيانها الطبقى، وتوافر الفئات، أو الطبقات الاجتماعية المهيئة لتبنى مشروع «الدولة المدنية»، وتوفير أسباب نجاحه، ففى مجال الدولة المدنية -مثلها فى ذلك مثل التقدم العلمى والتكنولوجى - يمكن «حرق المراحل» ، وتجاوز نظرية التتابع التاريخى التقليدية. فالمشاهد أن دولا عديدة نهضت من مواقع شديدة التخلف والتردى.. على كل المستويات إلى مصاف الدول الرائدة والمتقدمة عمليا وتكنولوجيا، فى عقود بسيطة، ونموذجنا فى ذلك جميع دول آسيا الصناعية، وبعضها يدين بدين الإسلام مثل ماليزيا، التى لم يمض على أقدمها .. فى هذا السبيل.. إلا نصف قرن أو أقل، لكن شرط تحقيق هذا الأمر كان مرهونا، ومرتبطا ارتباطا جازما لا مهرب منه ، بتحقيق «الدولة المدنية» الحديثة، التى تنظم شئون المجتمع وفق شروط ومعايير موضوعية، بدونها كان من المستحيل تحقيق ما حققه فى سنوات محدودة.

بين «الدولة» و«النظام» !

ويبدو - من الضرورى - فى البداية التفريق بين مفهومين أساسيين، يؤدى الخلط بينهما الى تراكم آثار ضارة، وخطيرة، الأول هو مفهوم «الدولة» والثانى هو مفهوم «النظام».

هناك - بالطبع - عشرات من التعريفات الخاصة بالدولة، يعرفها علماء السياسة ودارسوها، ورجال القانون الدستورى والقانون العام، لعل من أهمها:

تعريف البروفسير «بونار» باعتبارها: «الوحدة القانونية الدائمة، التي تتضمن وجود هيئة اجتماعية لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة، فى مواجهة أمة مستقرة على إقليم محدد، وتباشر الدولة حقوق السيادة بإرادتها المنفردة، وعن طريق استخدام القوة المادية التى

تحتكرها» (١) ، فيما يعرفها الفقيه القانوني المصري الراحل د. وحيد رأفت، بأنها: «جماعة كبيرة من الناس تقطن - على وجه الاستقرار بقعة معينة من الكرة الأرضية، وتخضع لحكومة منظمة تتولى المحافظة على كيان تلك الجماعة، وتدير شئونها ومصالحها العامة» ، (٢) وهناك في المقابل - التعريف الماركسي المعروف الذي ينظر إلى الدولة باعتبارها أداة لهيمنة طبقة على باقي الطبقات، ووسيلة للدفاع عن المصالح الطبقية في مواجهة الطبقات الأخرى.

أما «النظام» ، أو «الحكم» فالمقصود به الهيئة البشرية، أو المجموعة الإنسانية التي تسيطر على جهاز «الدولة» وتهيمن على مواقع صنع القرار السياسي والاقتصادي فيها ، وتقوم بتحديد انحيازاتها الاجتماعية، ورسم توجهاتها الاستراتيجية ، والتخطيط لمسيرتها، وتتصرف في مواردها وثرواتها ، خلال فترات زمنية محدودة.

معطى تاريخي

ومنذ عصور الحضارة المصرية القديمة ، الزاهرة، وحتى الآن ، ظلت «الدولة المصرية» هي الركيزة الأساسية للبناء و والتقدم في المجتمع الزراعي النهري المستقر، حيث شيدت في مصر واحدة من أقدم وأهم نظم الإدارة والسيطرة ، البيروقراطية ، في العالم ، لازلنا - حتى الآن - نعيش في كنفها ، ونجاهد لتطوير مفاهيمها وتحديث آلياتها.

> الدولة المدنية مشروع دائم التطور يتقدم بتقدم الزمن، ويزداد غنى يوما بعد آخر

ومع مرور الأحقاب والقرون، كانت الدولة أحيانا تقوى قبضتها ، ويمتد تأثيرها ، حتى خارج الحدود، في فترات المنعة واجتماع عناصر القوة، وأحيانا أخرى كانت تضعف وتتهاوى، وتبدد مصادر إرادتها، فيعبث بتخومها وأحوالها العابثون، وتمتد أيدي الطامعين لاختراق حجبها، ويعاني شعبها من ويلات تفككها، ونتائج تهالكها.

وفي كل الأحوال ، سواء تمتعت الدولة المصرية بمظاهر القوة أو انتابتها أعراض الضعف، فقد لعبت الدولة المصرية دورا مركزيا في حياة المصريين جميعا، يصح أن يوصف بأنه الدور الأهم في حياتهم ، إذ كانت الدولة - على الأرجح - هي المهيمن على كل شئون وجودهم وأسباب حياتهم، ومفتاح التقدم للأمام أو التراجع للخلف بالنسبة للأغلبية العظمى من أبناء الشعب.

ومن الملاحظ أن خيارات الدولة المصرية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تبدو ضبابية ومرتبكة، فبينما تدفعها الآمال لتخطي عناصر

التفكك، وتجاوز عتبة التخلف، والنهوض باتجاه المستقبل، تشدها أسباب عديدة للمراوحة فى المكان، إن لم يكن للنكوص عما تحقق على مدار السنين بجهد جهيد وتضحيات جسام، وهو ما يجب أن يدفع النخبة الثقافية والسياسية فى المجتمع إلى الإقرار بضرورة التوقف مليا أمام هذا الوضع الخطر، والحاجة الماسة لفتح حوار ديمقراطى وشفاف حول هذه الحالة الحرجة التى سيكون لها انعكاساتها المباشرة ، سلبا أو إيجابيا ، على كل مناحى المستقبل.

والنظم الرشيدة تحرص على أن ينصب عملها، فى إدارة جهاز الدولة، لتحقيق ما أطلق عليه البعض وصف «الصالح العام» أو على الأقل صالح فئات متعاظمة من المجتمع، وفى إطار ما تواضع عليه من فصل بين السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية، وعلى أساس الاحتكام إلى «الإرادة العامة» للشعب المجسدة من خلال صناديق الاقتراع النزيهة!

وتفيد هذه العملية فى المساعدة على «تدوير السلطة» وإنجاز عملية دورية تستهدف تجديد النخبة الحاكمة، وتتعهد بدفق دماء جديدة - دوريا - إلى شرايين النظام، حتى تحافظ على وجوده وحيويته ومرونته وقابليته للحياة، بينما تنزع نظم أخرى إلى الهيمنة الكاملة على جهاز الدولة، وخصخصة» مؤسساتها الحيوية لصالحها ، حيث تحولها إلى أداة لفرض إرادتها على المجتمع، وتذوب فيه التخوم بين السلطات، وتتلاشى الحدود بين «المال العام» و«الملكية الخاصة» ، وتتعاظم مشكلات الناس، ويزداد الانفصال بين «الحاكمين» و«المحكومين» ، وهو حال أغلب «النظم الوطنية» التى تولت الحكم فى دول «العالم الثالث» بعد انقلابات عسكرية، أو بعد رحيل الاحتلال الأجنبى، المباشر، وفى خمسينيات وستينيات القرن الماضى.

ويصاحب ازدياد الفجوة بين النظام السياسي والشعب، تعثر خطى «الدولة» ويقع التناقض، الذى يزداد حده، بين «النظام» و«الشعب» ، وبالذات حين تتسع الفجوة وتزيد الجفوة ، بفعل اتحاد قوى الفساد فى الهيئات المسيطرة مع الحكم الاستبدادى الذى تغيب فيه الشفافية، وتنعدم المراقبة، وتتصاعد المواجهة - على مستويات عدة - بين «النظام» والمواطنين ، حيث «تصل «الدولة» إلى قمة الدناءة» ، كما يقول الفيلسوف «كارل بوبر» (٣) !

ومع انقضاء السنين، وكر العقود ، يتحالف الزمن مع الفساد المدعوم بائتلاف المصالح وسطوة أصحاب الحظوة والنفوذ، على النظم السياسية التى يمتد بقاؤها على كرسى الحكم

ظلت الدولة المصرية هي الركيزة الأساسية للبناء والتقدم في المجتمع الزراعي النهري المستقر

طويلا، فتصاب النظم بـ «أعراض الشيخوخة»، وتعاني من مظاهر التفكك وأشكال الانفراط والترهل، ويتباطأ أداؤها وتتعثر خطواتها، وتتبدد طاقاتها، وتتضارب قراراتها، وتتهافت إرادتها، وتتقدس مظاهر العمل البيروقراطي، الشكلاني، دون أن يمتد إلى جوهر القضايا فيعمل على إصلاحها وحل معضلات نموها ! ويقل «الخيال» في عمل الجهاز الحاكم، ويعجز عن تقديم رؤى جديدة لقيادة المجتمع، أو اقتراح حلول مناسبة لمشاكله، المتراكمة والمستجدة، ويزداد انفصاله عن الناس وعجزه عن التواصل معهم، وتقع الدولة، حينئذ في مصيدة «الجمود»، الذي تعرفه خبيرة سياسية، باعتباره: العنصر «الأخطر على أي نظام سياسي»، حيث تبقى مؤسسات الدولة في هذه الحالة، «أسيرة نظمها ولوائحها وقيودها البيروقراطية والشكلية، أكثر من أن تكون قادرة على الحركة الحرة في اتجاه تحقيق أهدافها المقصودة».

وبذلك «تصبح عاجزة عن الاستجابة الاجتماعية المتغيرة والمتزايدة»(٤) .

وقد يصل هذا التناقض إلى حدود التمرد أو يلامس تخوم الثورة، بعد أن تصل الأمور إلى درجة الأزمة المتفاقمة، ويعجز «النظام» عن إدارة الصراع بين طبقات المجتمع وفئاته المتناقضة المصالح، بشكل إيجابي دافع، فيزداد الإحساس بعدم الرضا، وشعور أقسام من المجتمع بالغبن، وتعجز علاقات الإنتاج السائدة في المجتمع عن تلبية الحاجات الضرورية للناس فيه، ويصبح التغيير ضرورة، بل وحتمية، وتكاليف النكوص عن دفع استحقاقاته أكبر من تكاليف الانقياد إلى دواعيه، حيث يكون العسير من إعادة التوازن إلى إيقاع المجتمع، بدون «فعل عنيف» يفكك «الاحتباس» المانع للتقدم، ويعيد فتح المسارات المغلقة للنمو!

وفي المقابل، فقد يدرك النظام «الحصيف» القوانين الموضوعية للتحولات السياسية في المجتمعات كافة، فينصاع لشروطها، ويحاول التواؤم مع متطلباتها، فيفتح الباب أمام نوع من التحول الديمقراطي السلمي، يجنب البلاد ويلات الانفجارات الاجتماعية، ويوفر عليها سنوات الثورة العنيفة وأكلافها، ويحميها من مغبة الصراعات الحادة الناجمة عن هذا الخيار.

وفي كل الحالات لا تتعلق القضية - في واقع الأمر - بـ «أريحية» هذا النظام المسيطر، أو «أخلاقية» هذه الطبقة أو الفئة الاجتماعية، أو تلك، وإنما يعود -

فى نهاية المطاف - إلى توازن القوى فى المجتمع بين طبقاته الاجتماعية ومراكز التأثير فيه، فهناك نزوع حتمى لدى الفئات المسيطرة يتجه إلى السعى لإدامة سيطرتها على مقاليد الحكم، والعمل للإبقاء على استمرار قبضتها الحديدية المهيمنة على منابع صنع القرار السياسى والاقتصادى، وآليات توزيع الفوائض المادية فى المجتمع، يقابله من جهة أخرى، سعى دءوب للقوى والطبقات والشرائح الاجتماعية، المهمشة ، لتعديل هذا الوضع ولفرض معادلات جديدة للصراع ، تعيد رسم تخوم العلاقة بينها وبين الحاكمين.

ركيزة مثلثة الأضلاع

ينهض بنيان الدولة المدنية الحديثة على ركيزة مثلثة الأضلاع ، الضلع الأول منها هو مبدأ الحرية، والثانى: مبدأ العقلانية ، أما الضلع الثالث فهو مبدأ المواطنة، ونقصان أى ضلع من هذه الأضلاع الثلاثة يزعزع من استقرار هذا البنيان ويجعلها عرضة للتقلبات، ضعيفة المناعة، قابلة للانعكاس فى مواجهة أى رياح عكسية.

العقلانية : منا وإلينا

العقلانية هى المنهج الفكرى الرئيسى الذى تأسست على إعماله كافة مظاهر الحضارة الإنسانية الراهنة ، فالاحتكام إلى العقل وتطويع قوانين الطبيعة عن طريقه ، كان هو المسار الأساسى الذى قطعته البشرية ، ومن مجاهل التخلف إلى تخوم الحضارة المعاصرة، وبدون سيادة هذا المبدأ تفقد المجتمعات الإنسانية القدرة على انتزاع مكانتها فى ظل المنافسة الشرسة، ومحدودية الموارد، وازدياد المشكلات.

وقد طورت المجتمعات الغربية ، بعد أن غادرت عصور الظلمة، مناهج علمية ساهمت فيها الحضارات القديمة «الفرعونية - البابلية - الآشورية - الصينية .. الخ»، والحضارة العربية الزاهرة ، بنصيب وافر، فى فترة صعودها ، ثم إن هذه المناهج أصبحت، فيما بعد ، ملكا للإنسانية جمعاء، يضيف إليها كل طرف بقدر، ولم يعد من المجدى تجاهل هذا التراث الإنسانى الذى يعود جانب منه إلى إسهاماتنا فيه، وبحجة أنه تراث «مستورد» أو «منقول»، فلا معنى لبذل الجهد من أجل «إعادة اختراع العجلة»، أو البدء من نقطة الصفر ، حتى ننتج علما خاصاً بنا، أو نؤلف مناهج علمية خالصة، منا وإلينا!

سر تقدم الأمم

أما الحرية، فقد استطال الحديث عنها وتناولتها الألسن والأقلام ، منذ فجر الوعى الإنسانى، وحتى الآن، وثبت قطعياً أن الحضارة والتقدم صنوان للحرية، ولا بديل عنها لأى جماعة بشرية تستهدف النهوض.

والحرية نقيض القهر والعبودية والاستبداد، وهي ضرورة من ضرورات الوجود. لا تتم إنسانية الإنسان من غير توافرها، ولا يشعر المواطن بقيمته في غيابها وهي وحدها سر قوة الأمم، في السلم والحرب، وبدونها يستحيل أن ينهض وطن من عثرته، أو يعاد للمواطن اعتباره، وأن يتحول من مجرد كائن بلا هوية، إلى اللبنة الأساسية في بناء الأمم، أي من «رعية» إلى «مواطن»، منه تنبع الشرعية ، وإليه تعود.

والحرية بذلك، وثيقة الصلة بمسألة المدنية الحديثة، فبدون هذه لا إمكانية لتحقيق تلك، وقد عبر د. محمد خلف الله بتعبير محدود بليغ، عن هذا الارتباط الشرطي، فقال : «الدولة المدنية جاءت يوم أن أصبحت الأمة مصدر السلطات» (٥)!.

خلل «المواطنة»

مبدأ «المواطنة» في الثقافة الإنسانية بجهود مفكري عصر التنوير وعلى رأسهم «جان جاك روسو» الذي استند مفهوم «المواطنة» عنده على قاعدتين رئيسيتين، «الأولى المشاركة الإيجابية من جانب الناس في عملية الحكم، والثانية: المساواة الكاملة بين أبناء المجتمع الواحد كلهم» ، لذي لا يميز بينهم على أساس الدين أو الجنس أو العرق أو اللون أو مستوي الملكية» (* *) .. واعتبر روسو أن مجرد انصراف الناس عن الاهتمام الإيجابي بشئون الدولة، أو إذا حيل بينهم وبين هذه المشاركة الإيجابية يكون الوقت قد حان لاعتبار الدولة في حكم المفقودة (٦)!! .

> **العقلانية هي المنهج الفكري الرئيسي الذي تأسست على إعماله كافة مظاهر الحضارة الإنسانية**

وتعتبر دراسة سياسية هامة حول قضية «المشاركة الإيجابية» للمواطنين ، وأبرز مظاهرها مشاركتهم في الانتخابات ، أن الإحجام عن الاقتراع «هو وسيلة لتسجيل عدم الموافقة على النظام السياسي . فبالنسبة إلى البعض الإحجام عن الاعتراض إنما هو «فعل اعتراض»، إن عدم الاقتراع هو اقتراع في حد ذاته» (٧) . أو على حد تعبير «دافيد ماثيوز» : «فإن الناس تنمو لديهم عادة النظر إلى النظام السياسي على أنه غير مبال ولا مستجيب ، الأمر الذي يجعلهم أكثر من محبطين ، فينعزلون ويعتزلون، ويتوقفون عن العمل الذي يدعى إليه المواطنون ويشجعون عليه، أي الاقتراع، فواحدهم يقول للآخر أن لا فرق إن اقتراع أو لم يقترع، وهكذا يصبح الشعور بالعجز نبوءة تحقق نفسها بنفسها» (٨) .

ومن هنا يمكن القول إن أخطر ما

تتعرض له الدولة المدنية في مصر، هو الانصراف عن الفعل السياسي، سواء بالمشاركة فى أنشطته ومؤسساته ، أو بالمساهمة فى الاقتراع على خططه، ولايبدو خارجا عن هذا السياق الحقيقة المؤكدة التى أظهرتها الانتخابات الأخيرة، والتى تقول بأن أكثر من ثلاثة أرباع المصريين، قد أداروا ظهرهم تماما لعجيج وضجيج المعركة الانتخابية ، فى حين أسفرت الانتخابات العراقية، التى جرت بعدها عن مشاركة نحو ٧٠ بالمائة من العراقيين فيها، رغم أنها تجرى تحت وضعية الاحتلال، وفى غياب المؤسسات والأمن، وفى ظل التدهور الشامل لكل مناحى الحياة (!).

قبل فوات الأوان!

وربما يلقى الضوء على خلفية هذه الحالة تصفح نتائج دراسة ميدانية أجراها برنامج «أصدقاء الديمقراطية / جماعة تنمية الديمقراطية فى مصر»، حول «المشاركة السياسية فى مصر» ، حملت عنوان «قبل فوات الأوان» وأكدت الدراسة أن ٨٨٪ من الشباب لا ينتمون لأى من الأحزاب السياسية، ونحو ٦٧٪ منهم لايهتم - أصلا - بالسياسة ، و٤٩,٣٢٪ منهم لا ينتمون إلى أية جمعية، وقرر ٧٣٪ منهم أن التليفزيون هو مصدر وعيهم الأساسى، وأبدى ٦٥٪ عددا من أسباب إحجامهم عن المشاركة ، كان من أهمها أن «الحكومة سوف تفعل ما تريد، وأن صوتى لا يساوى شيئا!»(٩) .

وفى وقت مقارب، أكدت النتائج النهائية لأول استطلاع للرأى المصرى أجراه مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، فى مؤسسة «الأهرام» حول «اتجاهات المواطنين المصريين نحو المشاركة السياسية» ، أن ٨,٤٪ من السكان فقط، هم الأعضاء فى الأحزاب السياسية، وأن الجمعيات الأهلية لا تزيد عضويتها عن ٦,٢٪ من المواطنين، وهى نسبة عددية قطاع فيها - على الأرجح - غير فاعل ايضا (!) ، أى أن ، وفى أحسن الأحوال، فإن نسبة المصريين «المهتمين» بالعمل السياسى والاجتماعى، لا تزيد عن ١٥٪ من إجمالى تعداد المصريين، وهو ما يعنى بقول آخر - أن أكثر من ٦١ مليونا من المصريين قد طلقوا السياسة طلاقاً بائناً وهو أمر خطر على مصالحهم ومصالح المجتمع، بشكل كبير ، بما أنهم يمثلون أغلبية ساحقة فيه لا يمكن تجاهلهم أو تجاوز مساهمتهم فى «الشأن العام»، ببساطة!

أما مسألة المساواة الكاملة بين أبناء المجتمع كافة، دون تمييز، فهو أمر لم يعد منه بد، فى سباق التطور فى مواقف الرأى العام الإنسانى، الذى استقرت فيه إلى حد كبير نزعة التسامح الإنسانى، واتخذ موقفا رافضا للعنصرية بكل

أشكالها، حتى برغم تحالف الولايات المتحدة ودول الغرب على نفى هذه الصفة عن الدولة العنصرية الصيونية.

وتتميز مصر بتراث عميق فى هذا المجال، ولعلنا نجد فى استرجاعنا للتاريخ المصرى المعاصر ما يدلنا على تأصل هذه النزعة فى المكون الثقافى المصرى ، فها هو «عبدالله النديم» يكتب فى مجلته «الأستاذ» تحت عنوان «الجامعة الوطنية والاختلاط العمرانى»، فيقول : «كانت مصر مخصوصة بجامعة وطنية لم يسمع بمثلها فى الأقطار . اذ كانت الأمة الإسلامية مع الطائفة القبطية كأهل بيت يتعاونون على المعاش ويتعاورون الأعمال ويتقاسمون النظر فى شئون البلاد ويتعاضدون على حفظ الوطن من طوارىء العدوان» (١٠) .

(....) حيث المساواة فى «تنفيذ أحكام القانون فى الأفراد مسلمة ومسيحية وإسرائيلية، وقد ملأوا الوظائف برجال هذه الطوائف حسب الاستعداد والقابلية ووجهوا الرتب إلى المستحقين من كل فريق وسووا بينهم فى الضرائب والعوائد وسائر الحقوق الوطنية حتى أن من دخل الديار، ورأى هذا النظام البديع وتوحيد الجامعة الوطنية حكم بأنهم على دين واحد ومن جنس واحد فلا يعلم أنهم مختلفين ديناً إلا عندما يسمع صوت المؤذنين ودق الأجراس»(١١) .

الدفاع عن الدولة المدنية المصرية مهمة المهام بالنسبة للشعب المصرى وسلاحنا «الحمية الوطنية»

لحظة فارقة

تواجه مصر الآن لحظة فارقة من تاريخها المديد، من الضرورى أن تحسن التفاعل معها، حتى تستفيد بقواها الدافعة لصالح عملية البناء الديمقراطى للمجتمع.

فهناك حالة حراك شعبى كبير شهدها الشارع المصرى مؤخرا ، ومرت مصر بتجربتين انتخابيتين متتاليتين، حفلتا بالكثير من المثالب، وهناك طلب متزايد على الديمقراطية فى المجتمع، وانتعاش للسياسة ، بعد أن كان يظن أنها ماتت ولم يعد لها من يحتاج إليها.

وفى وسط هذا الخضم لابد من اجتماع الرأى على ضرورة استكمال بناء الدولة المدنية الحديثة، باعتباره التحدى الرئيسى الذى يواجه مصر والمصريين، بل الكثير من بلدان العالم العربى الآن.

إن الدولة المدنية الحديثة، كما سبق وأشرنا، ليست دولة معادية للدين، بأى حال. لكنها أيضا ليست دولة دينية أيا كانت صورة هذه الدولة، وهى دولة ديمقراطية استبدادية، وهى دولة عصرية بالضرورة ، وليست دولة متخلفة، ونظرة سريعة إلى أحول العلم فى بلادنا تشير إلى مدى تأخرنا فى هذا السباق، مقارنة

إلى الخصوم والأعداء المحيطين والمتلمظين «بين أفضل خمسمائة جامعة في العالم ، اختيرت سبع جامعات إسرائيلية ، بينما لم تحظ ولا جامعة مصرية أو عربية بهذا الشرف!».

وهى مبنية على احترام الكائن الحى، وتعظيم الدور الإنسانى، وإطلاق المبادرات الفردية وهى تؤمن إيمانا جازماً بأن إنجازاتها الجمعية هى محصلة عمل مجموع أفرادها، بما يعنيه ذلك من الحرص على الحقوق الإنسانية ، ومراعاة الكرامة البشرية، واحترام التنوع الثقافى، وتبجيل الأديان والمعتقدات، والنظرة الإيجابية لتراث الآخرين.

وتتأسس الدولة المدنية الحديثة على تقدير وافر لقيمة العمل، باعتبارها المصدر الرئيسى لتراكم الثروة والمنتج الأساسى للقيمة، وتولى هذه المسألة اهتماما عظيما، باعتبارها ركيزة عملية النهوض المجتمعى ، فى مقابل تكريس المجتمعات المتخلفة لقيم التوارث والتواكل والكسل، واعتمادها على العوائد الريعية كمصدر للثروة والكسب والسلطة!

وما تقدم كله يشير إلى أن الدولة المدنية الحديثة ضرورة وجود بالنسبة لبلد كمصر تمر بظروف استثنائية، وتحيط بها التحديات الخطرة من كل جانب.

ومن هنا يصح القول إن الدفاع عن الدولة المدنية المصرية، والعمل من أجل تخليصها مما يعوق حركتها وتحديث صورتها وآلياتها وتوجهاتها، هى مهمة المهام بالنسبة للشعب المصرى، وقواه الحية، ومثقفيه فى اللحظة الراهنة. وهى مهمة مؤجلة - لسوء الحظ - لم تنجز بعد، رغم أن الطلائع الوطنية الثقافية قد أدركت أهميتها والحاجة الماسة لها، منذ فجر النهضة المصرية الحديثة.

وسلاحنا الذى لا سلاح بعده، فى أداء هذه المهمة ، هو ذات السلاح الذى أسماه الجد العظيم «رفاعة رافع الطهطاوى» : «الحمية الوطنية» ، فإن «الحمية الوطنية» فى أبناء الديار المصرية، ولعت بمنافع التمدنية فلا جرم أن تذكو نارها وتغلب على القوة الأولية فيحصل لهذا الوطن من التمدن الحقيقى، المعنوى والمادى، كمال الأمنية»(١٢) .

إن «الحمية الوطنية» فى هذا السياق، هى العتبة الكبرى لولوج بوابة المستقبل، للانتصار على المعوقات ولتجاوز كل ما يشدنا للخلف، من أجل أن يكون الوطن، كما حلم «رفاعة الطهطاوى» ذات يوم: «محلا للسعادة المشتركة، نبنيه بالحرية والفكر والمصنع».

(*) يقول الإمام محمد عبده فى مؤلفه «الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية»: «علمت أن ليس فى الإسلام سلطة دينية سوى سلطة الموعظة الحسنة

والدعوة إلى الخير والتنفير من الشر ، وهى سلطة خولها الله لأدنى المسلمين ، يقرع بها أنف أعلاهم» .

(**) وفى تراثنا الوطنى الغنى : «المسلمون والنصارى ، وجميع من يحرث أرض مصر ويتكلم لغتها إخوان ، وحقوقهم السياسية والشرائع متساوية» . رفاعة الطهطاوى ، المصدر : مجلة «الطليعة العدد (٢) ، فبراير ١٩٦٥.

الهوامش

١ - د. محمد كامل ليلة ، المبادىء الدستورية العامة والنظم السياسية ، ص ٢٢٣ - ٢٢٥ مذكورة في د. محمد بهى الدين سالم. الإسلام: الدين والدولة، كتاب الجمهورية . هيئة التحرير للطبع والنشر - القاهرة ١٩٩٥ ، ص : ٣٧.

٢ - المصدر نفسه.

٣ - كارل بوبر - المجتمع المفتوح وأعداؤه ، ترجمة د. السيد نفادى. دار التنوير للطباعة والنشر ، لبنان ، ط (١) ١٩٩٨ ، ص: ٥٣ .

٤ - د. هالة مصطفى ، النظام السياسى وقضايا التحول الديمقراطى فى مصر دار ميريت للنشر والمعلومات ، القاهرة ط (١) ١٩٩٩ . ص ص ٤٠ - ٤١

٥ - د. محمد أحمد خلف الله، فى مناظرة بعنوان «مصر بين الدولة الدينية والمدنية» ، الدار المصرية للنشر والتوزيع. ١٩٩٢، ص : ٢٥

٦ - د. نبيل بدران رواد التنوير الفكرى. الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٩٣ ، ص : ٢٦

7- Knoll "Making Vote by refusing to cast it my peace and Democracy News No , 5 Summer 1991 Page : 20

٨ ـ دايفيد ماثيوز السياسة للشعب: البحث عن صوت شعبى مسئول ، تعريب عفيف تلحوق دار الجديد المركز الليبى للدراسات ، ط ١ بيروت ١٩٩٧ ص ٤٣:

٩ - مجلة المنتدى الديمقراطى القاهرة العدد الثانى أبريل - يوليو . ص ص ١٤ - ١٧

١٠ - عبدالله القديم ، مجلة الاستاذ الجزء الرابع من السنة الأولى، ١٣ سبتمبر ١٩٨٢ . ص ٧٩

١١ - المصدر نفسه ، ص ٧٧

١٢ - رفاعة الطهطاوى ، مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية، الأعمال الكاملة دراسة وتحقيق د. محمد عمارة بيروت - المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٣ ، الجزء الأول ، ص : ٢٥٩.